الأمم المتحدة
A/RES/61/210

Distr.: General
6 March 2007

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون
البند ٥٥ (هـ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/61/424/Add.5*)]

٦١/٢١٠ – دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٤٧/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ٤٨/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٤٩/١٠٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٥١/١٧٥ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ٥٣/١٧٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٥٥/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٧/٢٤٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٥٩/٢٤٣ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)] والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الستين والتي تتضمن أحكاما تتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد، في هذا الصدد، أهمية ضمان تهيئة بيئة وطنية ودولية مؤاتية لذلك،

وإذ تلاحظ أن بعض تلك البلدان قد تطور وضعها من كونها اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصادات سوق عاملة،

وإذ تلاحظ أيضا أن هذا التقدم قد تم بوتيرة أبطأ في بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، مما أسفر عن وجود مستويات إجمالية متدنية للتنمية وتدني مستوى دخل الفرد،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تأخذ في اعتبارها أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في مكافحة الفقر، لا يزال مستواه مرتفعا في كثير من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وبخاصة في المناطق الريفية،

وإذ تؤكد أهمية استمرار تقديم المساعدة الدولية إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لدعم جهودها الرامية إلى إدخال إصلاحات تركز على السوق، وبناء المؤسسات، وتطوير الهياكل الأساسية، وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، ولضمان دمج هذه الاقتصادات بالكامل في الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلم، على وجه الخصوص، بالحاجة إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على الاستخدام الفعال لفوائد العولمة، بما في ذلك فوائدها في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، والتصدي بشكل أنسب لما تطرحه من تحديات،

وإذ تسلم أيضا بالدور الذي يؤديه القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتلك البلدان وفي دمجها في الاقتصاد العالمي، وإذ تؤكد أهمية مواصلة بذل الجهود لتهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص ومباشرة الأعمال الحرة،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة المستمرة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق، وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك البلدان، وإذ تؤكد ضرورة تهيئة بيئة مؤاتية، داخليا ودوليا، لاجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تلك البلدان،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام[٢]،

١ - **ترحب** بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛

٢ - **تهيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بأنشطة تحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية الموجهة الكبيرة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بهدف تعزيز

---

(٢) A/61/269.

الإطار الاجتماعي والقانوني والسياسي اللازم لاستكمال الإصلاحات التي تركز على السوق، مما يدعم الأولويات الإنمائية الوطنية بهدف إدامة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان وعكس مسار أي اتجاهات نحو تراجع هذه التنمية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة القيام بذلك؛

٣ - **تشدد**، في هذا الصدد، على أهمية مواصلة دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة جملة أمور، منها الأحكام ذات الصلة الواردة في توافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٣] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٥]؛

٤ - **تؤكد** ضرورة أن تركز المساعدة الدولية المقدمة، في نفس الوقت الذي تدعم فيه الجهود والموارد المحلية وتكملها، على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تواجه صعوبات خاصة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات التي تركز على السوق وبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٥ - **ترحب** بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتقدم الذي أحرزته في مجال تنفيذ السياسات التي تعزز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بجملة وسائل، منها تشجيع التنافس والإصلاح التنظيمي والإدارة الرشيدة وسيادة القانون ومكافحة الفساد واحترام حقوق الملكية وتنفيذ العقود بشكل سريع، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة إبراز النماذج الناجحة باعتبارها ممارسات جيدة، وتدعو مؤسسات بريتون وودز إلى القيام بذلك؛

٦ - **ترحب أيضا**، في هذا الصدد، بالجهود التي تبذلها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتحسين الإدارة والقدرات المؤسسية لديها، والتي تسهم في استخدام المعونة بمزيد من الفعالية؛

---

(٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

٧ - **تشجع** البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مواصلة تنفيذ تدابير لإدامة وتعزيز الاتجاهات الإيجابية المذكورة أعلاه وتحسينها، عند الاقتضاء؛

٨ - **ترحب** بتطلع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى مواصلة تطوير التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والأقاليمي، وتدعو منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الحوار مع منظمات التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، وإلى زيادة دعمها لتلك المنظمات التي تضم عضويتها بلدانا تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتشمل جهودها مساعدة أعضائها على الاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي؛

٩ - **تؤكد من جديد** الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرار الاقتصادي ووضع المعايير على الصعيد الدولي، وتؤكد، تحقيقا لتلك الغاية، أهمية استمرار الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي؛

١٠ - **تسلم** بأهمية تطوير الهياكل الأساسية من أجل تنويع اقتصادات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة مكاسبها من التجارة، وتشجع الدول الأعضاء والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة على دعم جهود تطوير الهياكل الأساسية في هذا الصدد؛

١١ - **تؤكد من جديد** الالتزام بالعمل على التعجيل بانضمام البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية وتيسيره، بما يتسق مع معاييرها، تسليما منها بأهمية الاندماج الشامل في النظام التجاري العالمي القائم على قواعد؛

١٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور الوثيق مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يتضمن، في جملة أمور، توصيات جوهرية، بشأن أمور منها تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة وتلك البلدان، وأن يقدم هذا التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

الجلسة العامة ٨٣
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦